**كلمة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الندوة الصحفية التي نظمها الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام بمعهد الرباط إدريس بنزكري حول موضوع "البرلمانيون في خدمة الحريات والحق في الحياة".**

السيد النقيب المحترم عبد الرحيم الجامعي منسق

الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام

السيدات والسادة مسؤولات ومسؤولين الشبكات الممثلة للمجتمع المدني من أجل إلغاء عقوبة الإعدام

السيدات والسادة ممثلي الصحافة الوطنية

أود في البداية تقديم شكري لدعوتكم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان للمساهمة في هاته الندوة الصحفية المهمة وأعتذر عن عدم تمكني من الحضور لأسباب تتعلق بمهام طارئة.

يهدف المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى المساهمة معكم في الحوار حول إلغاء عقوبة الإعدام من خلال المرافعة الحقوقية واستغلال جميع الفرص لتحسيس الرأي العام ودعوة البرلمان والحكومة لتجاوز موقف الانتظار والترقب الحالي والانخراط بحزم في عملية إلغاء عقوبة الإعدام بما فيها التصويت على قرار الأمم المتحدة الداعي إلى وقف عالمي لتنفيذ عقوبة الإعدام كما لم نفعله للأسف مؤخرًا.

 إن إلغاء عقوبة الإعدام هي معركة  نشر ثقافة  حقوق الإنسان، وحماية حقوق السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في السجون المغربية وإبداء الآراء والتوصيات الرامية إلى إصلاح التشريع الجنائي  كما دعونا إليه في مذكرة المجلس سنة 2019، وتعبئة قطاعات متزايدة من المجتمع المدني لصالح إلغاء عقوبة الإعدام، كما هو الحال ببلادنا مع إنشاء شبكات مدنية من برلمانيين ومحاميين وصحافيين ورجال ونساء قطاع التعليم وائتلاف وطني ضد عقوبة الإعدام، إلى جانب الدور المتميز لمؤسسة دستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الدعوة من أجل ترسيخ الخيارات الديمقراطية للمملكة من خلال المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني على وجه الخصوص وإلغاء عقوبة الإعدام الفعلية والقانونية.

لقد ألزمت المملكة نفسها بعملية الإلغاء في الواقع، منذ 2007 والتقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالح المقدم إلى جلالة الملك وتوصيته الخاصة بالتصديق على البروتوكول الاختياري 2 الداعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام كما خصص دستور 2011 مادة خاصة لحماية الحق في الحياة: "الحق في الحياة هو أول حق لكل إنسان، ويحمي القانون هذا الحق" (المادة 20).

في المغرب، كما في دول أخرى، غالبًا ما تستخدم الحجة التي يقدمها بعض القادة السياسيين لتبرير الإبقاء على الوضع الراهن وعدم إلغاء عقوبة الإعدام في التشريع وفقًا لروح ونص الدستور، بموقف الرأي العام الذي قد يكون معاديا للإلغاء.

" تشير الدراسات المتاحة إلى أنه حيثما يوجد دعم عام لعقوبة الإعدام، فإنه يقوم على سوء فهم مفاده أن عقوبة الإعدام هي رادع للجرائم الخطيرة في معظم البلدان التي تطبق عقوبة الإعدام. إن الافتقار إلى الشفافية بشأنها يسمح بإدامة الافتراضات الخاطئة".

**لا توجد، فبي رأينا، عوامل اجتماعية وثقافية محددة خاصة بالمجتمع المغربي من شأنها أن تبرر مراعاة أي خصوصية تتعلق بمسألة عقوبة الإعدام؛**

و كجزء من ولايته الشاملة للوقاية والحماية وتعزيز حقوق الإنسان، يرصد المجلس أوضاع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في السجون، ولا سيما من خلال  مراقبة أوضاعهم الصحية (الأمراض المزمنة والأمراض النفسية والعقلية)؛ مراقبة العملية القضائية، بما في ذلك تعيين محام للمحكوم عليهم بالإعدام الذين لم يستأنفوا الحكم ضدهم؛ دعم المحكوم عليهم بالإعدام في وضع هش والمساعدة في إعادة إدماج المحكوم عليهم بالإعدام الذين استفادوا من العفو الملكي؛ المرافعة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ودعم جميع المبادرات الوطنية ضد عقوبة الإعدام إلى جانب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ومن ضمنها الجهود المبذولة لتنشيط شبكة البرلمانيين المناهضين لعقوبة الإعدام.

كما يعمل المجلس على تقديم ملاحظات ومقترحات بشأن مشاريع قوانين، مع إيلاء اهتمام خاص للأحكام المتعلقة بمكافحة عقوبة الإعدام، كما فعل في موضوع مشروع القانون رقم 16.10، المتعلق بـإصلاح القانون الجنائي بدعوة المشرع إلى إلغاء عقوبة الإعدام رسمياً.

**ويوصي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشكل منهجي، في جميع تقاريره (السنوية والموضوعاتية) وجميع بياناته (الشفوية والمكتوبة) بإلغاء عقوبة الإعدام كمبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، وإلتزامه بحماية حق كل فرد في الحياة والاعتراف الكامل بكرامته.**

وعلى المستوى الدولي، شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العديد من المبادرات في مجال مكافحة عقوبة الإعدام، ولا سيما من خلال المشاركة الفعالة في المؤتمر العالمي السابع لمناهضة عقوبة الإعدام في مارس 2019 في بروكسل، وبهذه المناسبة بادرنا إلى تنظيم ورشة بالشراكة مع منظمة "جميعا ضد عقوبة الإعدام" ساهم فيها حوالي ثلاثين مؤسسة دولية (بما في ذلك 11 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان) من أجل تعبئة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي.  وقد تبنى المؤتمر على إثر ذلك دعوة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز وتكثيف جهودها في مكافحة عقوبة الإعدام.

أود أن أشدد في إطار هاته الندوة الصحفية على الأهمية التي نوليها لهذا النهج المتمثل في مساهمة البرلمانيين من مختلف المشارب السياسية في نقاش وطني هادئ ومستنير حول هذه القضية المجتمعية الهامة المتعلقة بعقوبة الإعدام.

وفي هذا الصدد، من الضروري التأكيد على الدور الرائد لشبكة البرلمانيين المناهضين لعقوبة الإعدام، التي تأسست في عام 2013، والتي تشكل حتى الآن التجربة الوحيدة على المستوى الدولي لشبكة منظمة من البرلمانيين المناهضين لعقوبة الإعدام على المستوى الدولي.

 وأتاحت العملية التي بدأت في ذلك الوقت بمبادرة من البرلمانيين المنتمين إلى عائلات سياسية مختلفة تعبئة 240 نائبا ينتمون إلى غرفتي البرلمان.  وقد كانت خطوة مهمة في عملية طويلة معترف بها ينبغي أن تقود بلادنا إلى إلغاء هذه العقوبة الجائرة.

على الرغم من الصعوبات التي تعزى بشكل رئيسي إلى الموقف العام الانتظاري للمنظمات السياسية فيما يتعلق بهذا النوع من القضايا المجتمعية الحساسة، فقد مكنت هاته المبادرة من تقديم مجموعة من البرلمانيين لمشاريع قوانين، والذي، للأسف، لم يرقى إلى متابعة العملية المؤسساتية داخل المؤسسة البرلمانية إلى مرحلة النقاش والحسم الديمقراطي.

نجدد موقفنا الثابت والمتجدد، في إطار هذه الظرفية الهامة من تاريخ بلادنا، بضرورة الإلغاء النهائي لهاته العقوبة المشينة تطابقا مع الخيار الديمقراطي ودستور المملكة، ونؤكد بهذه المناسبة التزامنا لمواصلة الترافع الحقوقي إلى جانب كل الإرادات والمبادرات الوطنية من أجل تحقيق هاته الطفرة النوعية في بناء دولة الحق والقانون.

وتقبلوا سيدي النقيب المحترم تحياتي وتقديري.

**آمنة بوعياش**

**رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان**